كلمة مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة، السفير سمير مبارك، أمام مجلس الأمن يدين فيها الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية*

نيويورك، ١٩٩٧/٣/٥

.....

دعا مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة السفير سمير مبارك المجتمع الدولي إلى اتخاذ قرار يعبر بوضوح عن رفض ومعارضة سياسة العدو الإسرائيلي وإجراءاته في ضم القدس وتوسيع المستوطنات. وأكد على التضامن الكامل مع الشعب الفلسطيني.

جاء ذلك في كلمة ألقاها مبارك يوم أمس الأول أمام مجلس الأمن حول "الحالة في الأراضي العربية المحتلة" عبر فيها عن القلق البالغ بسبب استمرار إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال في اتباع سياسات واتخاذ إجراءات غير شرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس والجولان العربي السوري المحتل وبشكل خاص الاستمرار في بناء المستعمرات الإسرائيلية وهو ما يعد انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧ كما يعد انتهاكاً للقرارات الأربع والعشرين لمجلس الأمن المتعلقة بالاستيطان ولقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الصدد بالإضافة إلى ما يشكله من تهديد خطير لعملية السلام برمتها.

وأشار إلى أن استمرار الذهنية الاستيطانية الإسرائيلية وسياسة التوسع ومصادرة الأراضي أنهى الآمال بأن يسود السلام العادل والشامل في المنطقة.

وقال إنه يعود للمرة الثالثة خلال سبعة أشهر إلى مجلس الأمن ليركز بشكل خاص على السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير المشروعة في مدينة القدس الشرقية الهادفة إلى تكريس محاولات تغيير مركز هذه المدينة القانوني وتركيبها الديموغرافي.

واعتبر مبارك أن "كل ذلك يمهد لعملية ترحيل تدريجية للفلسطينيين العرب من القدس". واعتبرها سياسات وإجراءات على أعلى درجة من الخطورة، نظراً لأهمية القدس المركزية بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي والعالم المسيحي بالإضافة إلى المجتمع الدولي والديانات السماوية الثلاث.

كما أشار مبارك إلى احتفاظ السلطات الإسرائيلية بالنفق الموجود تحت الحرم الشريف مفتوحاً برغم قرار مجلس الأمن رقم ١٠٧٣ لعام ١٩٩٦ بهذا الشأن.

---

* **المصدر:** السفير، بيروت، ١٩٩٧/٣/٧.

وأكد مبارك تضامن لبنان مع الشعب الفلسطيني "الذي يرفض الخضوع للاحتلال مهما كانت قوة هذا الاحتلال".

وطالب المجتمع الدولي بموقف واضح يؤكد لإسرائيل بوضوح رفضه المطلق لعمليات ضم الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية ولعمليات الاستيطان الأخرى في الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

أضاف: "إننا نعتبر أن من واجب المجلس أن يعمل لتطبيق أحكام الميثاق والقرارات التي تبناها سابقاً بالمعيار الواحد الذي يعتمده في أماكن أخرى من الشرق الأوسط والعالم. ولا ننسى قرارات المجلس ٢٥٢ (١٩٦٨) و٢٦٧ و٢٧١ (١٩٦٩) و٢٩٨ (١٩٧١) و٤٧٦ (١٩٨٠) التي اعتبرت جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال التي قامت بها إسرائيل في القدس غير شرعية وباطلة".

وتابع: "إننا نطلب قراراً يعبر بوضوح عن رفض المجتمع الدولي ومعارضته لسياسة إسرائيل وإجراءاتها ضم القدس وتوسيع المستوطنات. ونريد أن يتضمن القرار أمراً بإجراءات محددة لإلزام إسرائيل بالشرعية الدولية. كما إننا نطالب بموقف واضح يعكس إصرار المجتمع الدولي على متابعة عملية السلام وفقاً لمبادئ مدريد لا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام.

إنكم مطالبون بتحمل مسؤولياتكم التاريخية فالوقت الذي يمر ليس بمصلحة السلام وما يحدث في المنطقة ينذر بشرر لن يصيب أهل المنطقة فحسب".

وأكد على "تطبيق قرارات الشرعية الدولية بحذافيرها التي تؤكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس والجولان حتى خط ٤ حزيران ١٩٦٧ وفقاً للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وكذلك ضرورة الانسحاب من لبنان حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً وفقاً للقرار ٤٢٥".

ودعا الدولتين راعيتي عملية السلام في الشرق العربي إلى لعب دور هام لإقناع إسرائيل بإلغاء قرارها الاستيطاني في جبل أبو غنيم والتراجع عن سياساتها الاستيطانية والإقلاع عنها نهائياً والسعي إلى تحريك عملية السلام برمتها ومعاودة هذه العملية من النقطة التي وصلت إليها وانطلاقاً من مبادئ مدريد.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/